أسعار الأغذية المرتفعة والمضطربة والسكان الريفيون الفقراء

IFAD
تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

الارتفاعات الحادة في أسعار الأغذية والأمن الغذائي

لتوجهات أسعار الأغذية أثر عظيم على الأمن الغذائي سواء على مستوى الأسرة أو المستوى القطري. إذ ينفق العديد من أشد سكان العالم فقراً أكثر من نصف دخلهم على الأغذية. ويمكن للارتفاعات الحادة في أسعار الحبوب وغيرها من الأغذية الرئيسية أن تجبرهم على اقتطاع الأغذية التي يتناولونها من ناحية الكمية أو النوعية. وقد ينجم عن ذلك انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مع كل مضامينها المأساوية على المدى القصير والمدى الطويل في آن معاً. فنقص التغذية يزيد من الأمراض والوفيات، ويقلل من الإنتاجية، ويمكن أن يكون له آثار سيئة طوال الحياة، وخاصة بالنسبة للأطفال. كذلك فإن الارتفاعات الحادة في الأسعار قد تحد من قدرة الأسر الفقيرة على تلبية نفقاتها الهامة غير الغذائية مثل التعليم والرعاية الصحية. وعندما تحدث على مستوى العالم، يمكن أن تؤثر الارتفاعات الحادة في أسعار الأغذية على البلدان المنخفضة الدخل المستوردة للأغذية مما يشكل ضغوطاً على مواردها المالية المحدودة. ولأسعار الأغذية الأعلى أثر سلبي على وجه الخصوص على الأمن الغذائي عندما تحدث هذه الارتفاعات بصورة مفاجئة، أو تصل إلى مستويات عالية متطرفة.

من جهة أخرى تعتبر الأسعار الأعلى مؤشراً هاماً للمنتجين. وتتضمن هذه المجموعة نصف سكان العالم الذين يعانون من سوء التغذية وهم صغار المزارعين ومنتجو الثروة الحيوانية والصيادون الحرفيون. ولهؤلاء الأشخاص تمثل الأسعار الأعلى فرصة وتهديداً في الوقت ذاته. إذ يمكن لها أن تشكل حافزاً على إنتاج المزيد للأسواق مما يتيح أغذية أكثر ويحسن الوصول إليها، مع زيادة دخل المزارعين. إلا أن الأسعار الأعلى للأغذية تشكل خطراً في الوقت ذاته، لأن العديد من المزارعين الفقراء هم مشترون صافون للأغذية، مما يعني أنهم ينفقون على الغذاء أكثر مما يجنون من بيع إنتاجهم، ولأن العديد منهم يعاني العقبات التي تمنعهم من إنتاج المزيد أو من إيصال المزيد من إنتاجهم إلى الأسواق.

ويمكن للارتفاعات الحادة في أسعار الأغذية أن يكون لها آثار مختلطة فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وبناء على مصادر البنك الدولي، تشير التقديرات إلى أن الارتفاعات الحادة في أسعار الأغذية في الفترة 2010–2011 دفعت بحوالي 44 مليون شخص إلى قبضة الفقر، في حين شكلت بالنسبة لحوالي 24 مليون منتج من منتجي الأغذية بطاقة للخروج من الفقر. وإن كان من المحتمل أن يكون خروجاً قصير الأمد. إلا أن هذه الأعداد قد أغرقتها أعداد أخرى وهي 68 مليوناً من الأشخاص الذين هبطوا دون خط الفقر المدقع.

لماذا أخذت الأسعار بالارتفاع في السنوات الأخيرة

شهدت أسعار الحبوب وغيرها من السلع الغذائية الرئيسية ارتفاعين حادين مؤخراً، أحدهما في الفترة 2007 إلى 2008، والأخرى في الفترة 2010 إلى 2011. وقد بقيت على وجه العموم أعلى مما كانت عليه في الفترة ما بين الثمانينات من القرن الماضي والسنوات الأولى من هذا القرن. كذلك فقد شهدت الأسعار ارتفاعات حادة أو بقيت على مستويات أعلى مما كانت عليه في العديد من البلدان النامية. وأسباب هذه الظواهر المختلفة، وإن كانت مترابطة ومتشابكة، ليست واحدة على الدوام. ولكن وعلى أية حال فإن انعدام التوازن المتنامي بين الطلب والعرض من الأغذية، وخاصة الحبوب والمنتجات الحيوانية، يبقى عاملاً أساسياً في الأسعار العالية في الأسواق المحلية والعالمية معاً. وفي حين أن الطلب على الحبوب (سواء للاستهلاك البشري أو الإنتاج الحيواني كأعلاف) بقي متزايداً بصورة مطردة سواء على المستوى العالمي أو في معظم البلدان النامية والناشئة. ففي السنوات الأخيرة لم يستطع العرض أن يلحق بالطلب عليها. وفي البلدان النامية تكمن العوامل الرئيسية وراء عدم كفاية العرض في انخفاض الإنتاجية وركودها في الزراعة، وفي تدهور قاعدة الموارد الطبيعية، وضعف الأسواق، والبنى الأساسية الرئيسية والزراعية. وعلى المستوى العالمي، أسهمت عوامل أخرى في الارتفاعات الحادة في الأسعار مؤخراً بما في ذلك صدمات العرض لدى بعض المصدرين الأساسيين، والقيود التجارية، وزيادة التجارة والمضاربة في الأدوات المالية (خاصة المشتقات) المستندة إلى السلع الغذائية، وارتفاع أسعار النفط.

وفي الأسواق المحلية، ارتفعت الأسعار في بعض الأحيان نتيجة للزيادة المتدرجة في انعدام التوازن بين العرض والطلب، وفي أحيان أخرى نتيجة لتحويل الأسعار من الأسواق العالمية. كذلك فقد مارس ارتفاع أسعار النفط ضغوطاً تصاعدية على الأسعار المحلية في بلدان عديدة مؤثراً على تكاليف كل من الزراعة والنقل.

التفاوتات الهائلة في الأسعار صعوداً وهبوطاً

التفاوتات الهائلة في الأسعار كتلك التي شهدناها في السنوات الأخيرة هي مجرد جزء من نزعة ارتفاع الأسعار. إذ أنها أيضاً جزء من ظاهرة مختلفة وهي الاضطرابات الحادة في الأسعار، أي توليفة من عدم القدرة على التنبؤ الاعتيادي بالأسعار وتفاوتات كبيرة غير معتادة وخاصاً صعوداً. ومع أن الخبراء يختلفون في تقديرهم لحجم الاضطرابات الأخيرة في الأسعار العالمية إلا إنهم يتفقون على أن الأسعار العالمية قد غدت أكثر اضطراباً، وأن هذا الاضطراب صعوداً ونزولاً سوف يستمر في السنوات القادمة.

ومن بين أسباب نمو الاضطرابات في الأسعار العالمية نفس الأسباب التي تكمن وراء زيادات الأسعار سواء على المستوى العالمي أو المستوى المحلي، وهي تتعلق أساساً بانعدام التوازن بين العرض والطلب. ففي حين يتزايد الطلب بصورة مطردة بطريقة أو بأخرى، فإن العرض غير الكافي والحجم المحدود من الأغذية التي يتم الاتجار بها في الأسواق العالمية يعني أن الأسعار في هذه الأسواق حساسة جداً لأية صدمات في العرض. ويمكن أن تحدث مثل هذه الصدمات بسبب عوامل مناخية أو بيئية محلية، أو بسبب فرض غير متوقع للقيود على التجارة، أو المضاربة المالية في السلع الغذائية، أو زيادات فجائية في أسعار النفط، أو تفاوت أسعار صرف العملات. وكما هي الحال بالنسبة لزيادات الأسعار، فإن اضطراب الأسعار يمكن أن ينتقل من الأسواق العالمية إلى الأسواق المحلية، والعكس بالعكس.

وفي حين أن الأسعار الأعلى للأغذية قد تشكل فرصة لصغار المزارعين إلا أن التفاوت في الأسعار يؤذي كلاً من المستهلكين والمنتجين. والتفاوت المتطرف في الأسعار وخاصاً صعوداً يؤذي المستهلكين الصافين للأغذية، علاوة على ذلك، فإن عدم القدرة على التنبؤ بأسعار الأغذية يعيق التخطيط، ويجعل

الاستثمارات محفوفة بالمخاطر، ويثبط المزارعين عن إنتاج المزيد للأسواق. ويشكل ذلك فرصة ضائعة للمزارعين لزيادة دخولهم وللبلدان لتطوير إمكانيات زراعة الحيازات الصغيرة للمساهمة في الأمن الغذائي العالمي.

التخفيف من تفاوت أسعار الأغذية واستجابة الصندوق

من المعترف به على نطاق واسع أن التطرق إلى الأسباب الجذرية لارتفاع أسعار الأغذية وتفاوتها يتطلب إعادة النظر في مسألة انعدام التوازن بين العرض والطلب سواء عالمياً أو في البلدان النامية، وخاصة حيث يسود انعدام الأمن الغذائي. ولزراعة الحيازات الصغيرة دور هام تلعبه، وذلك لأنها توفر حوالي 80 في المائة من الأغذية المستهلكة في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، ولأن النسبة الكبيرة من أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي هم من المزارعين أنفسهم. ولإعادة التطرق لانعدام التوازن هذا، يحتاج المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة للقدرة على الاستفادة من الأسعار الأعلى ولقدر أقل من التعرض للمخاطر الناجمة عن صدمات العرض وتفاوت الأسعار.

يسهم عمل الصندوق في الحد من آثار تفاوت أسعار الأغذية من خلال دعم المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة لإنتاج أكبر بأسلوب يتسم بالمزيد من الصمود أمام المخاطر والاستدامة، مع خلق روابط أقوى مع الأسواق. كذلك فإننا نسهم أيضاً في تأسيس بيئة سياساتية ومؤسسية ضرورية لهذا التحول ولتوسيع نطاق النجاحات. بالإضافة إلى ذلك يعزز الصندوق استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية على المستوى الأسري للمساعدة في مواجهة أخطار الارتفاعات الهائلة في الأسعار. ونحن نركز على وجه الخصوص على ما يلي:

- **تعزيز الأمن الغذائي الأسري**. نقوم بتمويل المشروعات لزيادة دخول السكان الريفيين الفقراء والعمل على استقرارها، بحيث يتمكن هؤلاء من تحسين أمنهم الغذائي. كذلك فإننا نعزز التغذية على مستوى الأسرة من خلال المساعدة في إنشاء حدائق الخضروات المنزلية وتحسين الوصول إلى المياه الآمنة ودعم تمكين النساء ورفاهيتهن.
- **زيادة الإنتاج المستدام الذي يتسم بالقدرة على الصمود**. نقوم بذلك من خلال البناء على أفضل الممارسات المحلية مع استغلال آخر البحوث والتقنيات والابتكارات في مجال التغذية. كذلك فإننا لا نركز فقط على تطوير التكنولوجيات المحسنة وإتاحتها ولكننا نبني أيضاً على قدرات السكان الريفيين الفقراء أنفسهم كمنتجين ومدراء للموارد الطبيعية التي تتزايد ندرة يوماً بعد يوم.
- **تعزيز إدماج صغار المزارعين في الأسواق**. تروج المشروعات التي يدعمها الصندوق بصورة متزايدة لإدماج المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة في سلاسل القيمة الزراعية من توفير الخدمات والمدخلات إلى الإنتاج والتجهيز والتسويق. وندعم مناولة ما بعد الإنتاج والتجهيز ومرافق التخزين، وتحسين التفاعل بين المزارعين وموفري الخدمات والتجار وشركات الأعمال الزراعية.
- **تحسين إدارة المخاطر**. نعزز قدرة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على تحمل المخاطر المتعلقة بالعرض أو صدمات الأسعار من خلال ممارسات إنتاجية أكثر قدرة على الصمود وروابط أفضل بين الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة وبنى أساسية ريفية محسنة. كذلك فإننا ندعم تحسين إدارة المخاطر من خلال تنظيم صغار المنتجين، ومن خلال آليات مالية ابتكارية للحد من مخاطر الاستثمار مثل التأمين المستند إلى مؤشرات الطقس وتأمين سلاسل العرض.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مكرسة لاستئصال الفقر والجوع من المناطق الريفية في البلدان النامية.

IFAD

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono, 44
00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+
رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org
www.ruralpovertyportal.org

يونيو/حزيران 2011